

المخترع الاصطناعي بين حق الأبوة على الاختراع والتبعية للمخترع الطبيعي

Artificial Inventor between the Paternity Right and Dependency for the Natural Inventor

زكري إيمان

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

Zekrimene_droit@hotmail.fr

طاهر بوزيان رانيا*

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

Rania.taharbouziane@univ-tlemcen.dz

- تاريخ الإرسال: 2025/03/03 - تاريخ القبول: 2025/04/04 - تاريخ النشر: 2025/09/22

الملخص: أثمرت الثورات الصناعية والتكنولوجية عن مفاهيم جديدة مثلت تحديًا بارزًا للنظم القانونية على اختلافها، ويعتبر الذكاء الاصطناعي أحد هذه المفاهيم، تعتمد هذه التقنية على مجموعة خوارزميات تمنحها القدرة على محاكاة العقل البشري من حيث التخطيط والإنتاج والابتكار والتطوير، الأمر الذي يعرض بعض المهن لخطر الاندثار لوجود بديل أكثر تفوقًا وأقل إنفاقًا للموارد.

إن ظهور هذه التقنية وانتشارها في شتى المجالات خاصة المجالات الابتكارية والإبداعية أثار جدلاً واسعاً نتيجة النقص الذي تشهده المنظومات القانونية في مجال الملكية الفكرية، فالقوانين المعمول بها بشأن حقوق الملكية الفكرية ليست ذات فعالية حين يتعلق الأمر بفئة جديدة من المخترعين تتمثل في المخترع الاصطناعي، وعليه ركزت هذه الورقة البحثية على بيان التوجهات القانونية للتشريعات المقارنة فيما يتعلق بحق الذكاء الاصطناعي في الحصول على براءات الاختراع وتأثير ذلك على حقوق المخترعين الطبيعيين.

الكلمات المفتاحية: ذكاء اصطناعي، ملكية فكرية، مخترع، ابتكار، براءة اختراع.

Abstract: Industrial and technological revolutions have yielded new concepts that have presented a significant challenge to different legal systems, among them is Artificial Intelligence. This latter, is based on a set of algorithms that give it the ability to simulate the human mind in terms of planning, production, innovation and development, which puts some professions at risk of extinction because there is a superior and less resource-expenditure alternative.

The emergence and spread of this technology in various fields, especially innovative and creative ones, has caused a widespread controversy as a result of the lack of legal systems in the field of intellectual property. Applicable laws on it are ineffective when it comes to a new category of inventors such as artificial inventors. This paper focused on the legal orientations of comparative legislations regarding AI's right to patent and its impact on the rights of natural inventors.

Keywords: Artificial intelligence, Intellectual property, Inventor, Innovation, Patent.

* المؤلف المرسل: طاهر بوزيان رانيا

مقدمة:

يتجلى الذكاء الاصطناعي في "قدرة الأجهزة والآلات على القيام بأعمال تحتاج إلى ذكاء إذا قام بها الإنسان"¹، حيث يصنّف الذكاء الاصطناعي كأحد التخصصات في علم الحاسوب يهدف إلى تطوير آلات وأنظمة بإمكانها أن تؤدي مهامها يُنظر إليها على أنها تتطلب ذكاء بشرياً، وقد أسهمت هذه الأنظمة في إيجاد العديد من الحلول لمشاكل مستعصية على العقل البشري ما دفع بالشركات والمختصين إلى البحث والتوغل في أعماق التكنولوجيا للوصول إلى برامج وتطبيقات ذكاء اصطناعي فائقة الذكاء استطاعت أن تحاكي مزايا العقل البشري في مجالي الابتكار والإبداع، فتمخّض عن ذلك ما يعرف بالمخترع الاصطناعي.

يعتبر المخترع الاصطناعي آلة إبداع قد يميّز بتفكير مستقل عن المصمّم أو المبرمج، فيتولى التفكير والتخطيط بشكل منفرد للوصول إلى نتائج قابلة للتطبيق على أرض الواقع، وبذلك من الممكن أن يتفوّق على العقل البشري في إيجاد حلول ومخرجات للقضايا المختلفة.

وقد نتج عن تداخل الذكاء الاصطناعي مع العديد من المجالات ظهور إشكالات قانونية استصعبت التشريعات إيجاد حلول عملية لها، وتصنّف مسألة ولوج الذكاء الاصطناعي حقل الابتكار من المسائل التي طرحت معضلات قانونية خاصة ما تعلّق بحق ملكية الاختراع، وقد طرح ذلك إشكالا قانونيا يتمحور حول السياسات التشريعية المعمول بها للتعامل مع الأعمال الابتكارية المنجزة من قبل الذكاء الاصطناعي ومدى تأثيرها على المخترع الطبيعي؟

للإجابة عن الإشكال أعلاه تمّ اعتماد الخطة التالية:

المحور الأول: التوجهات التشريعية بشأن حق أبوة الذكاء الاصطناعي على الاختراع

المحور الثاني: تأثير الاعتراف بالمخترع الاصطناعي على المخترع الطبيعي

1- التوجهات التشريعية بشأن حق أبوة الذكاء الاصطناعي على الاختراع

تجلى الاهتمام بقضايا الذكاء الاصطناعي في السنين الأخيرة بشكل واضح نظرا للتنامي المتزايد والنتائج الإيجابية المحقّقة من استخدام هذه الأنظمة في مختلف المجالات، فما كان من الجهات المشرّعة إلّا إدراج الذكاء الاصطناعي ضمن جداولها لمناقشة مسألة الاعتراف القانوني بأنظمة الذكاء الاصطناعي وما يترتب عنه من حقوق والتزامات، خاصّة تلك الحقوق المتعلقة بالاختراعات.

¹ دعاء حامد محمد عبد الرحمن، "تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على أحكام قوانين الملكية الفكرية السارية"، مجلة كلية الشريعة والقانون، المجلد 36، العدد 02، جامعة الأزهر، طنطا، يونيو 2021، ص 1760.

1-1 الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

أدى وجود الذكاء الاصطناعي على الساحة القانونية إلى ظهور اتجاهين فقهيّين بشأن مدى أهلية برامج وتطبيقات الذكاء الاصطناعي للتمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات، حيث يرى الاتجاه الأول أنه أسوة بالشركات والمؤسسات التي اعترف لها القانون بالشخصية القانونية تحت عبارة الشخص الاعتباري، يمكن الاعتراف أيضا بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، وهو ما اعتمدته القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات الذي أقرّ بالشخصية القانونية الالكترونية للروبوتات القائمة بالذكاء الاصطناعي فحملة المسؤولية عن الأضرار التي تصدر عنه بقراره المستقل².

نتج عن هذا الاتجاه رأيين مختلفين، بين من يرى أنه لا مانع من إضفاء الشخصية الطبيعية على برامج الذكاء الاصطناعي طالما أنها تتميز بالقدرة على محاكاة العقل البشري وأنّ الشخصية القانونية تمنح للإنسان بغض النظر عن قدرته على الإدراك من عدمها، إلّا أنهم اعتبروا القول بذلك يمثل اعتداء على الحقوق المرتبطة بالشخص الطبيعي من جهة ومن جهة أخرى لا يمكن تصوّر أن يكون للذكاء الاصطناعي نفس الحقوق والالتزامات التي تكون للإنسان، في حين يقول فريق آخر أنه يمكن منح الشخصية الاعتبارية لبرامج الذكاء الاصطناعي استنادا إلى الشخصية القانونية الممنوحة للشركات والمؤسسات إلّا أنّ القواعد القانونية المطبقة على الشخص المعنوي غالبها لا يمكن تطبيقه على الذكاء الاصطناعي باعتبار هذا الأخير لا يمكن أن يكون له ذمة مالية مستقلة وليس له ممثل قانوني³.

بالمقابل اعتمد الاتجاه الثاني في أسسه وحججه على الانتقادات الموجهة للاتجاه الأول وأقام عليها حجّته باعتبار أنّ أنظمة الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن تتمتع بالشخصية القانونية لا كشخص طبيعي ولا كشخص اعتباري لغياب الوعي والإدراك من جهة ولغياب ركائز الشخصية المعنوية كالذمة المالية والممثل القانوني⁴.

إلا أنّ مسألة وجود الذكاء الاصطناعي أمر واقع ولا يجب التغافل عنه بل على المشرعين التعامل معه باعتباره من مستجدات الساحة القانونية أولا وثانيا الحاجة القانونية لتنظيمه، ما يترتب عليه ضرورة إيجاد حيز قانوني له⁵.

² هاشم ناصر الدين محمود سويدان، الحماية القانونية للمصنّفات الناشئة عن برامج الذكاء الاصطناعي، مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، ماي 2023، ص 382.

³ نفس المرجع، ص 382.

⁴ نفس المرجع، ص 382.

⁵ محمد عرفان الخطيب، Artificial intelligence and law- a comparative critical study in the French and Qatari civil legislations- in the light of the European civil law rules on robotics of 2017 and the comprehensive European

اختلفت التشريعات فيما يخص الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، فالاتحاد الأوروبي يناقش منذ ما يقارب عامين مشروع قانون ينظم الذكاء الاصطناعي ويفترض صدوره مع بداية سنة 2025 مع مخاوف من بعض النواب الأوروبيين⁶ والمتخصصين على رأسهم جيفري هينتون-رائد في المجال وأحد آباء الذكاء الاصطناعي- من عدم تناسب النصوص القانونية مع التطورات السريعة التي يشهدها الذكاء الاصطناعي. يتضمن هذا القانون فكرة تقسيم أنظمة الذكاء الاصطناعي حسب درجة الخطورة، فالأنظمة الخطيرة جدا المتعلقة بتقديم تحليل وتتبع بالسلوك الاجتماعي للأفراد يجب حظرها في حين أنّ أنظمة الذكاء الاصطناعي ذات الاستخدامات البسيطة كبرامج المحادثة وتقديم الخدمات لا يجب تقييدها بشكل كبير على أن يتم إعلام الأشخاص بطبيعة المحاور أو مقدم الخدمات⁷.

في حين ذهب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي إلى رفض إضفاء الشخصية القانونية المستقلة على الذكاء الاصطناعي واقترح بديلا آخر يتمثل في منحه شخصية قانونية تحت مسمى الشخص المنقاد، أساس هذه التسمية أنّ برامج الذكاء الاصطناعي تُسير بناء على توجهات الإرادة البشرية، فهو لا يتمتع بالإدراك والوعي اللازمين للحصول على شخصية قانونية كاملة و مستقلة كالإنسان إلاّ أنه منقاد للفكر البشري وتوجهاته وعليه فإنّ نزع خاصية الاستقلالية عن الشخصية القانونية التي يمكن منحها لهذه البرامج تبقيه في حالة تبعيّة دائمة للمصمّم أو المبرمج أو المطوّر⁸.

تعتبر ولاية نيفادا الأمريكية من الولايات القليلة التي اعترفت بشكل ضمني للذكاء الاصطناعي - الروبوتات- بالشخصية القانونية، من خلال منحه بعض خصائص الشخص المعنوي فيتم قيده في سجل خاص وتخصيص ذمة مالية خاصّة به لتغطية الأضرار التي يتسبب فيها للغير⁹.

industrial policy on artificial intelligence and robotics of 2019, BAU Journal- Journal Legal Studies
القانونية، 2020، ص 16.

⁶ على سبيل المثال النائبان: أكسل فوس، رينيه ريبازي.

⁷ بيرند ريغرت، عارف جابو، قواعد ومعايير صارمة... قانون أوروبي للذكاء الاصطناعي، منشور على الموقع التالي:

<https://www.dw.com/ar/%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D9%88%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%85%D8%A9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A/a-65904197>

تاريخ الزيارة: 2023/10/04، تاريخ الزيارة: 14:03.

⁸ محمد عرفان الخطيب، المرجع السابق، ص 17-18.

⁹ حسام الدين محمود حسن، واقع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، مجلة روح القوانين، العدد 102، كلية الحقوق، جامعة طنطا، أبريل 2023، ص 166.

1-2 صفة المخترع والذكاء الاصطناعي

تتطلب النظم القانونية على اختلافها أن ترتبط صفة المخترع بالشخص الطبيعي وذلك بديهي نظرا لأن الابتكار والإبداع متصلان بالعقل البشري، فالابتكار هو "جهد بشري عقلي وعلمي يثمر في النهاية إنجازا جديدا مفيدا للإنسانية، ويضيف إلى رصيدها ما يسد حاجة ويحقق أملا"، كما يمكن تعريفه على أنه عمل ذهني خلاق¹⁰، فمنح صفة المخترع حسب النصوص القانونية تستوجب توافر مجموعة من الشروط التي يتطابق وصفها مع الشخص الطبيعي، فلا الشخص المعنوي ولا الحيوان يمكن أن يُتصور أن يمتاز بتلك المواصفات، ومن المستحيل أن تتطابق الشروط المطلوبة مع الأشياء، وتبعا لذلك فإن الابتكار يرتبط بالعقل البشري وقدراته المتزايدة على الإبداع، ويثبت الواقع العملي ذلك حيث أن عددا من قوانين الدول مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك توجيهات الاتحاد الأوروبي توجب أن يتضمن طلب براءة الاختراع شخصا طبيعيا كمخترع لحصوله على التقدير المستحق¹¹.

وبذلك تكون القوانين قد حصرت صفة المخترع في الشخص الطبيعي دون غيره، مع إمكانية أن يمتلك البراءة شخص آخر كالشخص الاعتباري، أما أنظمة الذكاء الاصطناعي لم يتم الإشارة إليها بأي شكل من الأشكال وحتى مع التطورات الحاصلة في مجال القانون لما يخلج بعض الفقه خصوصا الاتجاه الرافض لتقنين الذكاء الاصطناعي من مخاوف تتمحور حول الخوف من استبعاد المخترع الطبيعي حين الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كمخترع من جهة ومن جهة أخرى فإن إصدار قانون ينظم الذكاء الاصطناعي يترتب عنه منح هذه الأنظمة مجموعة من الحقوق التي يفترض أن يستأثر بها الأشخاص الطبيعيون فقط¹².

تنقسم الأعمال الابتكارية للذكاء الاصطناعي إلى فئتين، الأولى اختراعات مستتبطة بالذكاء الاصطناعي والثانية اختراعات مستتبطة بمساعدة الذكاء الاصطناعي، بحيث يمكن تعريفها على أنها: "اختراعات تحتوي على أفكار ابتكارية جديدة تتضمن إبداعات قابلة للتطبيق الصناعي أو إدخال تحسينات أو تعديلات أو إضافات على اختراعات سابقة إذا توافرت فيها شروط (الجدة والابتكار والقابلية للتطبيق الصناعي) تتم عن طريق الذكاء الاصطناعي بشكل مستقل أو عن طريق الذكاء الاصطناعي بمساعدة بشرية"¹³.

¹⁰ لحمر أحمد، النظام القانوني لحماية الابتكارات - في القانون الجزائري-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016-2017، ص 02.

¹¹ دعاء حامد محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 1775.

¹² Anna Carnochan Comer, AI: Artificial Inventor or the real deal, 22, N.C.J.L & Tech, 447, (2021), P482.

¹³ كوثر سعيد عدنان خالد، الحماية القانونية للاختراعات المستتبطة بالذكاء الاصطناعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 35، العدد 1، كلية الحقوق، جامعة بني سويف، يناير 2023، ص 271.

يمكن القول أنّ الأول اختراع منجز من طرف الذكاء الاصطناعي بشكل مستقل دون أيّ تدخل بشري فهو بذلك ابتكار غير مشوب بتدخل خارجي، أمّا الثاني اختراع تمّ إنجازه بتدخل بشري أو بمساعدة الذكاء الاصطناعي وهو يتضمن وجود مجهود بشري أو توجيهات بشرية أو كليهما¹⁴.

إلا أنّ مسألة الاختراعات المستتبطة بالذكاء الاصطناعي شغلت الفقه والجهات التشريعية على السواء، فارتأى البعض من الفقه أن يتم حماية هذه الاختراعات بمنحها البراءة لما في ذلك من حماية لحقوق المخترعين الطبيعيين من جهة ودعم وتحفيز لمصممي وبرمجي الذكاء الاصطناعي من جهة أخرى وكذلك تشجيع الشركات على استخدام الذكاء الاصطناعي¹⁵.

2- تأثير الاعتراف بحق الأبوة للمخترع الاصطناعي على المخترع الطبيعي

بطبيعة الحال فإنّ إصباغ صفة المخترع على أنظمة الذكاء الاصطناعي سيؤثر لا محالة على حقوق المخترع الطبيعي من جهة ومن جهة أخرى على المسؤولية القانونية.

2-1 أثر الاعتراف على الحق المعنوي للمخترع الطبيعي

تعتبر الحقوق المعنوية من الحقوق التي يتمتع بها المخترع إضافة إلى الحق المالي، وإن كانت تتميز بمحدودية مقارنة بالحقوق المعنوية المتعلقة بالمؤلف إلا أنّ لها دورا هاما في تحفيز الأعمال الابتكارية، فالحق المعنوي في إطار الاختراعات يراد به نسب الابتكار إلى صاحبه الحقيقي، ويتم ذلك عن طريق إيداع طلب براءة اختراع وغالبا ما يكون المودع هو ذاته المخترع حسب ما ورد بموجب المادة 10 فقرة 04 من الأمر 03-07 المتعلق ببراءات الاختراع: "إذا لم يكون المودع المخترع أو المودعين هم المخترعين فإنّ الطلب يجب أن يرفق بتصريح يثبت به المودع أو المودعون حقهم في براءة الاختراع".

وبالنظر إلى الواقع هناك العديد من المخترعين الذين أودعوا طلبات براءات بأسمائهم لاختراعات مستتبطة بالذكاء الاصطناعي، وعليه فإنّ حق أبوة الاختراع أصبح للمخترع الطبيعي وليس للذكاء الاصطناعي، فالعديد من الولايات القضائية تشترط لمنح شهادة البراءة وضع اسم شخص طبيعي في الطلب، وهو ليس اعتداء على حق الذكاء الاصطناعي بل يمكن تصوّره على أنّه حماية لحقوق المخترع الطبيعي والاعتراف بها¹⁶.

¹⁴ المنظمة العالمية للملكية الفكرية، محادثة الويبو بشأن الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي، الدورة الثانية، 21 مايو 2020، ص 04.

¹⁵ نفس المرجع.

¹⁶ ريان أبوت، مشروع المخترع الاصطناعي، مجلة الويبو، ديسمبر 2019، مقال منشور على الموقع التالي:

https://www.wipo.int/wipo_magazine/ar/2019/06/article_0002.html، تاريخ الزيارة: 2023/12/09، ساعة الزيارة: 14:56.

والجدير بالذكر أنّ مفهوم الحق المعنوي للمخترع لا يختلف عن نظيره لدى المؤلف، فكلاهما يضمنان تقديراً واعترافاً بالمجهودات المبذولة في سبيل تطوير البشرية، ويعرّف الحق المعنوي للمؤلف على أنّه: "مجموعة الامتيازات التي يمنحها القانون للمؤلف على إنتاجه الفكري، فهو يولد مع أول خطوة يخطوها في طريق أعمال قرائح الذهن..."، وأيضاً هو "حق لصيق بشخص المؤلف الذي لا يجوز التصرف فيه أو التنازل عنه ولا يسقط بالتقادم، وأيّ تصرف يرد عليه يعدّ باطلاً وأنّه امتداد لشخصيّة المؤلف وبه يظهر إبداعه الفكري"¹⁷.

يعتبر القانون الفرنسي الحق المعنوي للمخترع حقّاً أخلاقياً مكرساً له بموجب قوانين حماية الملكية الفكرية¹⁸، من ناحية أخرى يمكن أن يترجم الحق المعنوي على أنّه وسيلة لحماية مصالح المبتكر، وفي هذا الشأن يجب التساؤل حول ما إذا كان للذكاء الاصطناعي مصلحة وما إذا كان القانون يوفر حماية لمثل هذه المصالح على خلفية الأساس النظري للحقوق المعنوية؟¹⁹

يستند المدافعون عن فكرة تملك الذكاء الاصطناعي للحقوق على أنّه ليس نظاماً آلياً بل قد يكون نظاماً مستقلاً، فتقنية التعلم التي بُرّجت أنظمة الذكاء الاصطناعي عليها تساعد في التطور واكتساب المعرفة اللازمة من خلال عملية "بدء التشغيل"²⁰، وعليه من المحتمل جدّاً في المستقبل أن يتمكّن الذكاء الاصطناعي من التمتع بذات الحقوق الممنوحة للإنسان في مجال الابتكار.

ولا يمكن بأيّ حال من الأحوال إنكار الأعمال الإبداعية والابتكارات التي أُنجِزت عن طريق أنظمة الذكاء الاصطناعي سواء كانت ابتكارات مستقلة أو بتدخل بشري، ما يترتب عنه القول أنّ هذه الابتكارات قاربت إبداعات البشر إلى حدّ لا يمكن التمييز بينهما، وبالتالي من حيث المبدأ، فإنّها تستوفي الأصالة المطلوبة لحماية حقوق التأليف والنشر، إلّا أنّ هذا الطّرح يتصادم مع فكرة وجود شخصية المؤلف التي يعبر عنها هذا الأخير في أعماله، رغم أنّ الإبداع -أو الأصالة- شرط أساسي للتمتع بالحقوق المعنوية وإلّا فلن يكون هناك موضوع للحماية²¹.

¹⁷ سعد لقلّيب، "الامتيازات المترتبة على الحق المعنوي للمؤلف"، مجلّة التراث، المجلد 4، العدد 15، الجلفة، سبتمبر 2014، ص 196.

¹⁸ Jean-Christophe Galloux, Droit de la propriété industrielle, Dalloz, France, 2000, p 96.

¹⁹ Martin Miernicki, Irene Ng (Huang ying), Artificial intelligence and Moral rights, AI and society, 36, 2021.

²⁰ Ibid.

²¹ Ibid.

2-2 أثر الاعتراف على المسؤولية القانونية

إنّ التطور السريع لتقنيات وبرامج الذكاء الاصطناعي قد يترتب عنه مخاطر وأضرار منها ما هو متوقّع ومنها ما هو غير متوقّع، ما يوجب تحميل هذه الأنظمة مسؤولية قانونية عن الأفعال غير المشروعة التي قد تكون المسبّب الرئيس لها خاصّة فيما يتعلّق بالابتكارات والاختراعات التي تسبب أضراراً للأشخاص. تولّد عن هذا الطرح جدل فقهي حول قدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي -المخترع الاصطناعي- على تحمل المسؤولية القانونية بشقيّها الجنائي والمدني، بين مؤيّد ومعارض.

يرى الاتجاه المؤيّد أنّ للذكاء الاصطناعي القدرة على تحمّل المسؤولية القانونية الناتجة عن الأضرار التي يمكن أن يكون قد تسبّب فيها باعتباره شخص الكتروني مسؤول، يبرهن هذا القول أنّ هذا الاتجاه يوافق القائلين بضرورة منح الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، وهو ما انتهجه البرلمان الأوروبي في قراره الصادر 16 فبراير 2017 بالنسبة للروبوت المستقل في اتخاذ قراراته، حسب هذا الاتجاه فإنّ منح الشخصية القانونية للمخترع الاصطناعي تسمح له بإبرام العقود على وجه الخصوص عقود التأمين ما يعني تمتّعه بالذمّة المالية، التي يمكن ملؤها عن طريق مبالغ مالية يقدمها المصمّم أو المستخدم أو من له صفة مماثلة، ما يسهّل من عملية التعويض عن الأضرار²².

قابلت هيئات الاتحاد الأوروبي²³ مسألة الاعتراف بالشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي بالرفض على أساس أنّه لا يوجد دعامة قانونية لهذا الفكر وأنّه ليس بالأمر المقبول أبداً، وهو ما اعتمده المكتب البرلماني للاختيارات العلمية والتكنولوجية في البرلمان الفرنسي مبزراً رأيه على أنّه لا أساس له وأنّه ما يزال سابقاً لأوانه²⁴.

في حين يذهب اتجاه آخر إلى القول بأنّ المسؤولية عن الأضرار التي يسبّبها الذكاء الاصطناعي يجب أن يتحملها المصمّم أو المبرمج أو من له سلطة على هذه الأنظمة، فالمسؤولية مرتبطة بمدى الوعي والإدراك لدى الشخص وهو ما يتوافر لدى الشخص الطبيعي وينعدم لدى أنظمة وبرامج الذكاء الاصطناعي²⁵.

²² مها يسري عبد اللطيف عبد اللطيف نصار، "المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي"، المجلة القانونية، المجلد 17، العدد 07، جامعة القاهرة، مصر، أغسطس 2023، ص ص1494-1495.

²³ البرلمان الأوروبي، اللجنة الأوروبية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي.

²⁴ مها يسري عبد اللطيف عبد اللطيف نصار، المرجع السابق، ص 1495.

²⁵ محمد عرفان الخطيب، مرجع سابق، ص 26.

أما بالنسبة لفكرة تشبيه الشخص المعنوي بالذكاء الاصطناعي ليست في محلها، باعتبار أن الأول اعتراف بذمة مالية لا يتمتع بأي نوع من الاستقلالية في مواجهة الممثل القانوني له²⁶ في حين نجد للمخترع الاصطناعي استقلال في التفكير والقدرة على الخروج بنتائج وابتكارات جديدة تماما دون أن يكون هناك ضرورة لتدخل بشري.

إن استبعاد المصممين والمبرمجين والمنتجين والمالك أو مستخدمي أنظمة الذكاء الاصطناعي ونقل المسؤولية منهم إلى عاتق هذه الأنظمة قد يحدث إخلالا كبيرا بالمنظومات القانونية، فالاختراعات والأعمال الابتكارية المختلفة التي يمكن أن يبتكرها نظام ذكاء اصطناعي سواء بشكل مستقل أو بتدخل بشري يمكن أن تصل إلى مراحل خطيرة وقد ينتج عنها مضاعفات لن تكون في صالح المجتمع الآدمي، كما يرى أتباع الاتجاه الرافض لنقل المسؤولية إلى الذكاء الاصطناعي أن الوضع لا يختلف كثيرا بين تمويل الذمة المالية للمخترع الاصطناعي وإبقاء المسؤولية القانونية على عاتق الشخص الطبيعي المسؤول عن نظام الذكاء الاصطناعي إضافة إلى أن تعويض الضحايا عن الأضرار الناتجة عن أفعال الذكاء الاصطناعي غير المشروعة سيكون من ذات المصدر²⁷.

الخاتمة:

أحدثت أنظمة الذكاء الاصطناعي ثورة حقيقية في عالم التكنولوجيا ومجال الابتكار، فأصبح الذكاء الاصطناعي موضع نقاشات لدى مختلف الهيئات بدءا من مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية وصولا إلى الاتحاد الأوروبي. وقد تضمنت هذه النقاشات العديد من النقاط؛ أهمها إمكانية إضفاء صفة المخترع على أنظمة الذكاء الاصطناعي التي ساهمت في إنجاز العديد من الأعمال الابتكارية وبشكل خاص تلك التي لم تتضمن تدخلا بشريا، ما يفرض على الهيئات المختصة اعتبارها خالصة لهذه الأنظمة.

إن الاعتراف بأحقية الذكاء الاصطناعي في الأبوة على الاختراعات لا تقل قيمة عن الاعتراف بحقوق المخترع الطبيعي، فهو يقدم ضمانات تحافظ وتشجع على روح المنافسة الشريفة في السوق؛ والتي تتمثل في حماية حقوق المخترعين الطبيعيين، تشجيع رواد التكنولوجيا على تطوير برامج الذكاء الاصطناعي واستعانة الشركات والمؤسسات الاقتصادية بمثل هذه الأنظمة.

من خلال هذه الدراسة يمكن الخروج بالنتائج التالية:

²⁶ مها يسري عبد اللطيف عبد اللطيف نصار، مرجع سابق، ص 1497.

²⁷ نفس المرجع، ص 1498.

✓ تصادم الثبات التشريعي لقوانين الملكية الفكرية مع التطور التكنولوجي السريع أثر بشكل واضح على فرص تقدّم ونمو المجتمعات.

✓ مسألة الاعتراف بحق أبوة الذكاء الاصطناعي على الاختراعات مرهونة بالإطار القانوني الذي تسطره التشريعات لمثل هذه الأنظمة، وذلك مرتبط بمدى اقتناع المشرعين بإدماج أنظمة الذكاء الاصطناعي ضمن المجتمع القانوني.

إثراء للدراسة يمكن تقديم التوصيات الآتية:

✓ ضرورة إعادة النظر بشأن قوانين الملكية الفكرية والقوانين العامة ذات الصلة، والخروج بقواعد قانونية تنظم وتراعي خصوصية مجال الذكاء الاصطناعي.

✓ إضفاء شخصية قانونية محدّدة المعالم على أنظمة الذكاء الاصطناعي المصنّعة مبتكرة.